

الإمارات ضمن القائمة السوداء للإتحاد الأوروبي لدول الملاذات الضريبية



أصدر الاتحاد الأوروبي الثلاثاء، قائمة سوداء تتضمن 17 ملاذا ضريبيا، لا تتعاون مع الاتحاد في مجال الضرائب، بينها الإمارات والبحرين وتونس.

وجاء الإعلان عن القائمة، بعد انتهاء اجتماع لمجلس الشؤون الاقتصادية والمالية التابع للاتحاد الأوروبي، بمشاركة وزراء مالية 28 دولة أوروبية في بروكسل، حيث أشار إلى وجود أكثر من 40 دولة غير ملتزمة بمعايير الاتحاد الأوروبي في هذا المجال، "لكنها ملتزمة بإجراء تعديلات على أنظمتها الضريبية".

وتضمنت القائمة كلا من دولة الإمارات العربية والبحرين وتونس، إضافة إلى "جزيرة ساموا الأمريكية، ودولة ساموا، وجزيرة بربادوس، ودولة غرينادا، وجزيرة غوام، ومنطقة ماكاو، وكوريا الجنوبية، وجزر مارشال، ومنغوليا، وناميبيا، وجمهورية بالاو، وبنما، وسانت لوسيا، وترينيداد وتوباغو".

وبدأ الاتحاد الأوروبي بإعداد "قائمة الملاذات الضريبية"، بعد الكشف عن قائمة تضم شركات خاصة وأفراد يعملون بأنظمة التهرب الضريبي عبر ما يعرف بـ"حسابات أوف شور".

وقال وزير المالية الفرنسي برونو لومير، خلال اجتماع عقده الوزراء في بروكسل، إن "وزراء مالية الاتحاد أقرروا اليوم قائمة تضم 17 نطاقا قضائيا خارج الاتحاد الأوروبي، ولا تتعاون فيما يخص الأمور الضريبية"، حسب ما نقلت وكالة "رويترز".

وتابع لومير إن "هناك 47 نطاقا قضائيا آخر تم وضعهم في قائمة رمادية للبلدان التي لا تتوافق مع معايير الاتحاد الأوروبي، لكنها ملتزمة بإجراء تغييرات على أنظمتها الضريبية".

ووفقا للوزير الفرنسي لومير، فإن "الدول التي سيتم وضعها في القوائم السوداء قد تفقد إمكانية الحصول على تمويلات من الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى عدة تدابير أخرى ستقرر في الأسابيع المقبلة".

وتأتي هذه الإجراءات بعد الكشف عن وثائق بنما التي تسربت في أبريل وتظهر استخدام شركات وهمية ومجهولة في الخارج للتهرب من دفع الضرائب وغسل الأموال.

وفي حين بدأت بلدان أخرى تتعاون، حيث وقعت بنما على معاهدة لمكافحة التهرب، تتنامى المخاوف من أن المزيد من الأموال قد تتدفق إلى دبي ومراكز أخرى.

ويقول باسكال سانت أمان، كبير مسؤولي الضرائب في منظمة التعاون والتنمية الذي يدير حملة مجموعة الدول الصناعية العشرين أنه «قلق» بشأن الإمارات.

ويقول جيسون كولينز، مدير الضرائب في بينسنت ماسونز، وهي شركة محاماة عالمية «هناك خطر يتمثل في أن الأموال ستنتقل إلى أماكن مثل دبي. وقد بدأ هذا الخوف منذ أن بدأت سويسرا تنظيف سلوكها.»

وفقا لشبكة العدالة الضريبية، توفر دبي مجموعة ذات تعقيدات متزايدة من منشآت الأفسور، بما في ذلك مناطق التجارة الحرة وبيئة منخفضة الضرائب ومرافق سرية متعددة والتراخي في تطبيق القواعد.

كما ذكرت الشبكة أن دبي لديها «ثقافة قوية لنهج» عدم طرح الأسئلة «و» لا نرى شرا» لقواعد التنظيم التجاري أو المالي أو الجرائم المالية الأجنبية.»

[رابط الموضوع](#)

